واصل النظام السوري والمليشيات التابعة له، أمس الاثنين، هجومهم العنيف على أحياء درعا البلد في مدينة درعا جنوبي سورية، بهدف السيطرة على هذه الأحياء المحاصرة منذ 70 يوماً

النظام السوري يكثف محاولات اقتحام درعا البلد

أعنف قصف منذ بدء الحملة العسكرية على الأحياء المحاصرة

يحشد النظام قواته منذ أيام في محيط مدينة درعا (يوسف كروشان/فرانس برس)

أمين العاصي

تواصل قوات النظام السوري ومليشيات إيرانية محاولاتها اقتحام أحياء درعا البلد في مدينة درعا جنوبي سورية، بعد حصارها سبعين يوماً، ما يؤكد أن النظام لم يكن جاداً منذ البداية في التوصل إلى حل سياسي، وأنه كان يشتري الوقت لاستكمال حشده حول هذه الأحياء التي يعيش فيها 11 ألف مدني باتوا اليوم عرضة للإبادة. ومنذ ما قبل إعلان انهيار المفاوضات، مساء الأحد، بين اللجنة المفاوضة عن أهالي درعا البلد والنظام، لفك الحصار عن هذه الأحياء، كان النظام يراوغ لدفع الأهالي للاستسلام، لكن رفض هؤلاء شروطه، التي كانت تتعاظم يوماً بعد آخر، دفعه سريعاً للمضي بمخططه الأساسي وهو محاولة السيطرة على جل محافظة درعا من باب درعا البلد.

وفي السياق، قال الناطق باسم «تجمع أحرار حوران» المعارض أبو محمود الحوراني، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الفرقة الرابعة كانت أمس تواصل قصفها على أحياء مدينة درعا المحاصرة بمختلف أنواع الأسلحة وبشكل عنيف، بالتزامن مع استمرار الاشتباكات الناجمة عن محاولات التقدم من قبل المليشيات على محاور عدة». وأشار إلى أن قوات النظام «تمهد نارياً بشكل هو الأعنف منذ بدء الحملة العسكرية على الأحياء المحاصرة في مدينة درعا»، موضحاً أنّ «20 صاروخ أرض-أرض من نوع فيل سقطت خلال أقل من ساعة على هذه الأحياء» أمس.

من جهتها، قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن مدنياً على الأقل قتل وجرح آخرون، أمس الاثنين، جراء تواصل القصف من قوات النظام على منازل المدنيين والمساجد في درعا البلد، تزامناً مع محاولات التقدم من محاور عدة، بينما تحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مقتل أحد المقاتلين المحليين خلال الاشتباكات. وذكرت المصادر المحلية أن «النظام صعّد وتيرة القصف في المحورين الجنوبي والجنوبي الغربي من أحياء درعا البلد وحي طريق السد، مستخدماً كافة قواته في عملية التقدم البري»، مضيفةً أن النظام «لم يسجل تقدماً ملحوظاً نتيجة المقاومة الشديدة التي يواجهها من مسلحي المعارضة في المنطقة». وذكرت المصادر أيضاً أن اشتباكات وقعت فجر أمس على محاور في مدينة الصنمين شمالي درعا، إثر هجوم من مجهولين على حواجز في المدينة، ما تسبب بخسائر بشرية في صفوف قوات النظام. وقابل النظام الهجوم بقصف على الحي الغربي من مدينة الصنمين متسبباً بأضرار مادية في ممتلكات المدنيين. كما قصفت قوات النظام بالمدفعية والصواريخ، ظهر أمس، منازل المدنيين في بلدة تل شهاب وقرية المزيرعة غرب درعا متسببة بأضرار مادية في ممتلكات المدنيين. وطاول القصف كذلك مخلم المحيط الغربي لمدينة درعا، وبخاصة مدينة طفس، حيث تسبب بحركة نزوح من المنطقة. وفي السياق، تحدث «المرصد السوري» عن نزوح مستمر لمئات العائلات من مناطق بريف درعا الغربي نحو مناطق حوض اليرموك على الحدود السورية الأردنية، وذلك بعد توسع رقعة القصف.

وكانت اللجنة المركزية الممثلة لأهالي الأحياء المحاصرة في درعا البلد أعلنت، مساء أول من أمس الأحد، انهيار المفاوضات مع النظام الروسي بسبب التصعيد العسكري والقصف المعارضة في المنطقة». وذكرت المصادر أيضاً أن النظام «لم يسجل تقدماً ملحوظاً نتيجة المقاومة الشديدة التي يواجهها من مسلحي المعارضة في المنطقة». وذكرت المصادر أيضاً أن اشتباكات وقعت فجر أمس على محاور في مدينة الصنمين شمالي درعا، إثر هجوم من مجهولين على حواجز في المدينة، ما تسبب بخسائر بشرية في صفوف قوات النظام. وقابل النظام الهجوم بقصف على الحي الغربي من مدينة الصنمين متسبباً بأضرار مادية في ممتلكات المدنيين. كما قصفت قوات النظام بالمدفعية والصواريخ، ظهر أمس، منازل المدنيين في بلدة تل شهاب وقرية المزيرعة غرب درعا متسببة بأضرار مادية في ممتلكات المدنيين. وطاول القصف كذلك مخلم المحيط الغربي لمدينة درعا، وبخاصة مدينة طفس، حيث تسبب بحركة نزوح من المنطقة. وفي السياق، تحدث «المرصد السوري» عن نزوح مستمر لمئات العائلات من مناطق بريف درعا الغربي نحو مناطق حوض اليرموك على الحدود السورية الأردنية، وذلك بعد توسع رقعة القصف.

وكانت اللجنة المركزية الممثلة لأهالي الأحياء المحاصرة في درعا البلد أعلنت، مساء أول من أمس الأحد، انهيار المفاوضات مع النظام الروسي بسبب التصعيد العسكري والقصف المتواصل على الأحياء، جراء رفض النظام شروطاً جديدة هي بمثابة «استسلام» من قبل سكان أحياء درعا البلد. وتضمنت الشروط الجديدة «الاعتراف بعلم النظام علماً معترفاً به لكل سورية وهو خط أحمر»، و«الاعتراف بجيش النظام بأنه المسؤول عن أمن سورية»، و«الاعتراف ببشار الأسد رئيساً شرعياً منتخباً لسورية». كما تضمنت تفتيش أحياء درعا البلد بإشراف الشرطة العسكرية الروسية بحثاً عن الأسلحة الخفيفة.

> تفصل قوات النظام الأحياء عن بعضها لتسهيل السيطرة عليها

وبدأت قوات النظام هجومها على أحياء درعا البلد مساء السبت الماضي، بعد استقدام تعزيزات كبيرة انتشرت في عموم المحافظة. ومنذ بدء المفاوضات بينه وبين وفد اللجنة المركزية في درعا، يردد النظام مزاعمه حول وجود عناصر من تنظيم «داعش» في أحياء درعا البلد، وهو ما نفته مراراً اللجنة. وزعمت صحيفة «الوطن» التابعة للنظام، أمس الاثنين، أن «إرادة قادة داعش في درعا البلد كانت أقوى من إرادة اللجنة المركزية ووجهائها». ونقلت عن مصادر في النظام مزاعم عن «وجود إرهابيين غير سوريين في درعا البلد»، وذلك على الرغم من أن وفد النظام لم يتطرق طيلة جولات التفاوض إلى وجود مسلحين من جنسيات غير سورية فيها. وهو ما يشير إلى أن النظام لم يجد أمامه إلا الادعاء بوجود عناصر من هذا التنظيم لتبرير هجومه.

في السياق، ذكرت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أن «قوات النظام تعتمد أسلوباً قتالياً لطالما استخدمته في معاركها مع فصائل المعارضة السورية، وخصوصاً في حلب وريف دمشق، وهو فصل الأحياء عن بعضها لتسهل السيطرة عليها تباعاً». وأشارت إلى أن هذه القوات «تضع ثقلها للسيطرة على حي البحار في القطاع الجنوبي من درعا البلد»، موضحةً أنها تستخدم صواريخ ذات قدرة تدميرية عالية من جانبه، قال الناشط الإعلامي أحمد المسالمة، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «قوات النظام تشن هجومها من محاور عدة، بينما يتصدى لها الثوار ويكبدونها خسائر». وحول مقومات الصمود لدى المقاتلين المدافعين عن درعا البلد، أوضح المسالمة أن هؤلاء «ليس لديهم سوى البنادق، في مقابل آلة حرب ضخمة لدى مليشيات النظام». وأشار إلى أن «الثوار أعدوا خططاً دفاعية فعالة للتصدي لأي محاولة تقدم باقل التكاليف، لأنهم يعرفون أن أي طلقة يتم استنزافها لا يوجد لها بديل». وأوضح أن روسيا «لم تتدخل عسكرياً إلى جانب النظام حتى صباح (أمس) الاثنين، ولكنها ساعدته بالمعلومات وممارسة الضغوط على وفد الأهالي وتمييع مسار المفاوضات، حتى يتسنى للنظام حشد قواته في محيط درعا البلد». وكانت مصادر عسكرية في المعارضة قالت لـ«العربي الجديد»، في وقت سابق أمس، إن «اللواء 16 مشاة»، المدعوم من روسيا، أرسل خلال الأيام الماضية تعزيزات عسكرية ضخمة إلى أطراف أحياء درعا البلد للمشاركة في المعارك.

وحول موقف «اللواء الثامن» المنضوي ضمن الفيلق الخامس التابع للروس، والذي يضم مئات المقاتلين من أهل درعا يتمركزون في بلدة بصرى الشام، أشار المسالمة إلى أن «تحركات هذا اللواء مرهونة بالروس»، معرباً عن اعتقاده بأنه «لن يتحرك منذ شهرين وأكثر، لن يتحرك الآن، وربما يتحرك بعد قوات الأوان». وقال «تجمع أحرار حوران»، أمس، إن «الأنظار تتجه الآن إلى قائد اللواء الثامن أحمد العودة للتدخل في ملف درعا البلد، وقطع الطريق على مليشيات إيران والفرقة الرابعة». وكان العودة أحد أبرز قادة فصائل المعارضة السورية في جنوب البلاد قبل توقيعه اتفاق تسوية مع النظام في منتصف عام 2018، ليتحول بعدها إلى رجل روسيا في جنوب سورية.

من جانبه، أوضح العميد إبراهيم جباوي، عضو هيئة المفاوضات التابعة للمعارضة السورية في حديث مع «العربي الجديد»، أن أهالي أحياء درعا البلد «يرفضون التوقيع على اتفاق إذعان»، مضيفاً أن «هذه معركة وجود وكرامة بالنسبة للمدافعين عن أحياء درعا البلد».

للحديث تتمة...

الجيش اليمني... دماء بالمجان

زكريا الكمالي

بغضّ النظر عن الإمكانات النوعية والقدرات التي بات يمتلكها الحوثيون بدعم إيراني، إلا أن كلّ ذلك لا يمنح الجماعة القدرة على توسيع بنك أهدافها، ومراقبة كافة قواعد الجيش اليمني في المدن البعيدة، لولا وجود عوامل مساعدة على الأرض، وخيانات من الداخل. منذ سنوات، والقوات الحكومية اليمنية تتلقى ضربات موجعة بعيداً عن مسرح المعارك. يسقط الجنود بالعشرات، وهم في قواعدهم، وليس وراء متاريس القتال في الخطوط الأمامية. ومع ذلك لم يحدث أن هزّت هذه الضربات المتكررة ضمير قيادات الدولة أو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

عقب كل جريمة، تخرج الحكومة وقيادات «الشرعية» بذات البيانات المعلبة التي تتوعد فيها الحوثيين بدفع الثمن غالياً، أو تندد وكأنها منظمة دولية محايدة، أو أن القصف طاول طابوراً صباحياً في مدرسة ابتدائية، وليس قاعدة عسكرية. والأطرف من ذلك، الحرص على الشفافية الذي يظهر به متحدث الجيش، عبده مجلي، بالقول إن التحقيقات الأولية كشفت أن شظايا الصاروخ الذي استهدف قاعدة العند الجوية (في محافظة لحج، جنوبي اليمن)، أول من أمس الأحد، تتطابق مع شظايا الصاروخ الذي استهدف الحكومة في مطار عدن، أواخر العام الماضي.

ما هي الفائدة التي سيجنيها أهالي 30 قتيلاً و106 مصابين، من أن يكون الصاروخان متطابقين، أو أبناء عمومة؟ هل سيخفف ذلك من وطأة الكارثة في نفوس باقي الوحدات العسكرية، ويجعلها تتقبل فكرة الموت المجاني بصواريخ إيرانية؟ أم أن طهران ستشعر بالحرج وتلوم الحوثيين، على افتراض أنها سلّمتهم الصواريخ البالستية من أجل نصبها كمعالم في شوارع صنعاء، وليس توجيهها لقتل اليمنيين جنوباً وشرقاً؟

لا تتعلم الحكومة اليمنية من أخطائها السابقة، ولا تشعر بذرة مسؤولية تجاه الدم الذي يُراق بشكل مجاني وعبثي بعيداً عن جبهات القتال. تدرك «الشرعية» أنها أمام عصابة يستسيغ قادتها القتل لمجرد القتل، ومع ذلك، يتم تمكين الحوثيين من تحقيق رغباتهم بشكل مخيف، وتقديم مئات الجنود لصواريخهم وطائراتهم المُسيّرة على طبق من فضة.

البحث عن شمّاعات من قبيل عدم وجود منظومة دفاع جوي، أو إطلاق وعود طويلة الأمد وضرورة تحرير المنطقة التي تم إطلاق الصواريخ منها، مجرد تخدير موضعي.

العراق: إعادة تدوير مشروع قانون «جرائم المعلوماتية»

> يعود قانون جرائم المعلوماتية الموجود بأدراج البرلمان العراقي منذ ثلاث سنوات إلى الواجهة مجدداً، من بوابة قانون العقوبات الجديد الذي قدمه الرئيس برهم صالح للبرلمان منتصف شهر أغسطس

بغداد ـ براء الشمري

في السابع عشر من أغسطس/ آب الحالي، أعلن الرئيس العراقي برهم صالح تقديم مشروع قانون جديد للعقوبات في البلاد، بديلاً من الحالي المعمول به منذ عام 1969. ودافع صالح عن مشروع القانون، والذي يقضي الدستور بإرساله إلى البرلمان لمناقشته قبل التصويت عليه بالرفض أو القبول، قائلاً: «حدثت في العراق خلال العقود الماضية تحولات كبرى، لكن منظومته القانونية وقانون العقوبات تحديداً بقيا في إطار لم يواكب التطورات التي حدثت ولا سيما في المنظومة السياسية والمجتمع العراقي». لكن مصادر مطلعة كشفت لـ«العربي الجديد» عن تضمين القانون المقدم فقرات عدة من مسودة قانون «جرائم المعلوماتية»، الموجود في البرلمان منذ قرابة الثلاث سنوات، والذي سبق أن قاد ناشطون وحقوقيون حملات شعبية واسعة ضد محاولات التصويت عليه وتمريره بسبب احتوائه مواد تهدد حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي، وتقيّد التظاهرات والتجمعات الاحتجاجية بموافقة مسبقة من السلطات، وتفرض عقوبات توقيف وغرامة على المخالفين بدعوى تعطيل الحياة العامة.

وعلى الرغم من تشكيك أعضاء في البرلمان، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، في قدرة مجلس النواب على تمرير القانون بسبب العُمر المتبقي له قبل الانتخابات المبكرة المقررة في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، إلا أن مراقبين اعتبروا القانون مشروعاً قائماً ويمكن أن يمرره البرلمان في دورته المقبلة.

ووفقاً لمصادر عراقية مطلعة في الدائرة القانونية بالبرلمان، فإن مسودة قانون العقوبات التي وصلت إلى مجلس النواب «تتضمن فقرات كاملة من قانون جرائم المعلوماتية» الذي تعارضه قوى سياسية مدنية وناشطون وكتاب وصحافيون وحقوقيون، على اعتبار أنه يتضمن تقييداً كبيراً للحريات، فضلاً عن إمكانية استخدامه من قبل السلطة لفرض سيطرتها على كل أشكال الانتقاد أو كشف جرائم الفساد والانتهاكات الحاصلة في البلاد.

وبحسب أحد المصادر، فإنّ ما لا يقل عن 3 فقرات في القانون القديم (جرائم المعلوماتية) تم نقلها للقانون الجديد الخاص بالعقوبات بصيغة مطابقة للموجودة بالقانون القديم أو مشابهة لها، وتكمن المشكلة في أنها فقرات فضفاضة قابلة للتأويل. فعلى الرغم من تحدثها عن الابتزاز الإلكتروني والعقوبات المترتبة عليه وجريمة انتحال الصفة على مواقع التواصل، وتجريم التهجم على الشخصيات العامة، فإنها خالية من التفصيل بما يسمح باستخدامها بشكل انتقائي، مثل أنها لا تُفصّل الفرق بين الانتقاد أو كشف الانتهاكات والفساد وبين السب والقذف، وما معنى «الاعتداء اللفظي» على مؤسسات الدولة.

وفقاً للمصدر نفسه، فإنّ قانون العقوبات الجديد الذي قدمته رئاسة الجمهورية شارك في إعداده أشخاص بصفة مستشارين في رئاسة الجمهورية ونواب برلمان عن قوى إسلامية كانوا سابقاً قد شاركوا بصياغة قانون جرائم المعلوماتية، إضافة إلى خبراء مندوبين من مجلس القضاء الأعلى، الذي يواجه اتهامات منذ أيام بالتضييق على مساحة الحريات من خلال إعلانه عن تشكيل لجنة قضائية لمراقبة ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، من بينها ما اعتبره المحتوى المشجع على «الفسق والفجور».

وأبرز ما يقلق القوى المدنية العراقية من محاولات تشريع قانون متعلق بالنشر وحرية التعبير، هو إمكانية تفسير وتأويل فقرات القانون؛ سواء في مسودته التي قدمت سابقاً أو الحالية المرسل إلى البرلمان، لخدمة القوى السياسية الحالية ومحاصرة الحركات المعارضة لها داخل العراق.

في السياق، وصف القيادي في التحالف المدني العراقي، والنائب السابق جوزيف صليوا، محاولات تشريع قانون يحاصر الحريات في العراق بأنها «تعكس عقلية دكتاتورية استبدادية». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الدعوة إلى تشريعات تحت مسمى جرائم المعلوماتية، هي لفرض قيود كبيرة على العراقيين في مجال الحريات والانتقاد والتظاهر، ومن غير المنطقي حشر فقرات تتعلق بجرائم المعلوماتية في قانون العقوبات». ودعا صليوا السياسيين إلى «إدراك أن رياح الديمقراطية في العراق يجب أن تستمر، وخاطبهم بالقول «لا يمكن التخلص من استبداد، والعودة إلى استبداد آخر بثياب ديمقراطية». ولفت إلى أن «مثل هذه الإجراءات تهدف إلى تكميم الأفواه، والسلطات تخشى من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لفضح سلوكيات المتنفذين».

وبحسب صليوا، فإن «العراقيين ليس لديهم متنفس سوى موقع فيسبوك، وبقية تطبيقات الإنترنت، ومحاولات قطع الطريق على المواطنين للتعبير عن آرائهم هو أمر خطير جداً»، معتبراً أنّ «الدورة البرلمانية الحالية التي بدأت عام 2018، سُجلت عليها إشكاليات كبيرة، ومحاولة تمرير أي قانون يمسّ بالحريات العامة للعراقيين أو التعبير عن آرائهم سيكون نقطة سوداء في جبين البرلمان». ووجه دعوة إلى من وصفهم بـ«المؤمنين بالديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني، إلى اتخاذ موقف تجاه مثل هذه القوانين».

من جهتها، أقرت عضو البرلمان العراقي، انتصار الجبوري، في حديث مع «العربي الجديد»، بوجود حاجة للاستماع لمنظمات المجتمع المدني خلال دراسة البرلمان لمشروع القانون المقدم من رئاسة الجمهورية. ولفتت إلى أن «قانون جرائم المعلوماتية سبق أن رُفض بشكل كامل لأنه يقيّد الحريات، واليوم جرى الالتفاف من خلال إدخال فقراته في قوانين أخرى»، داعية إلى أن تكون القوانين متوازنة. وأشارت الجبوري إلى أن «وجود فقرات تتعلق بجرائم المعلومات في قانون العقوبات، هو أمر يخالف طموحات الشارع، وقد تقود هذه الفقرات إلى تعديل القانون»، متوقعةً أن يتم ترحيل القانون إلى الدورة البرلمانية المقبلة.

وفي حال أُجريت الانتخابات البرلمانية في العاشر من أكتوبر المقبل، فإنّ مجلس النواب الحالي سيحلّ نفسه قبل ذلك بثلاثة أيام، أي بعد أقل من شهر ونصف الشهر، وهي مدة قد تكون غير كافية لتمرير قانون العقوبات الجديد، الذي يجب أن تتم مناقشته في اللجنة القانونية بالبرلمان التي تمتلك حقّ إلغاء أو تعديل بعض فقراته، أو إضافة فقرات جديدة، ثم عرضه للقراءتين الأولى والثانية في البرلمان، قبل أن يكون جاهزاً للتصويت.

وبغض النظر عن تشريع القانون في الدورة البرلمانية الحالية أم المقبلة، فإنه «بعدّ محاولة واضحة من السلطات لوضع كوابح أمام ممارسة الحريات في العراق»، بحسب الناشط في حقوق الإنسان، أحمد البدري، الذي قال في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تضمين فقرات من قانون جرائم المعلوماتية سيئ الصيت في قانون العقوبات الجديد، يشير إلى وعي وإصرار واضح من السلطات على إسكات جميع الأصوات المعارضة لها». واعتبر أن هذه الفقرات «تستهدف الناشطين والمدونين الذين لا سلاح لديهم سوى حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي».

عقوبات وغرامات

رغم إصرار بعض الكتل على تمريره، إلا ان مجلس النواب في دورته الحالية فشل في التصويت على قانون جرائم المعلوماتية بسبب خلافات عميقة بشأنه وانتقادات شعبية. ويفرض المشروع عقوبات بالسجن وغرامات مالية على الصحافيين والناشطين والمدونين الذين يستخدمون مواقع التواصل، في حال «إساءة» استخدامها. وسبق ان انتقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» المشروع، معتبرة انه يتيح «إمكانية معاقبة المعارضة في المجتمع المدني».

الهامات للسلطات بمحاولة إسكات معارضيها (حسين طالب/ فرانس برس)

لا لقاءات إيرانية ـ سعودية في بغداد

> أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، عدم حصول لقاءات مع المسؤولين السعوديين في موتمر بغداد، لكنه شدّد على أنه «لا توجد خلافات لا يمكن تجاوزها»

طهران ـ صابر فل عنبري

بدا أن مؤتمر «الشراكة والتعاون» الإقليمي في بغداد لم يحمل جديداً على صعيد تسجيل اختراق في التوترات في المنطقة بين طهران والرياض، حسبما أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة. وقال، في مؤتمره الصحافي الأفتراضي الأسبوعي أمس الإثنين، إنه «لم يجرِ حوار أو لقاء» بين الوفدين الإيراني والسعودي على هامش المؤتمر، الذي انعقد يوم السبت الماضي، وغاب عنه قادة البلدين، واقتصرت مشاركتهما على مستوى وزيري الخارجية. وأضاف خطيب زادة أنه «لم تكن هناك لقاءات جديدة في مؤتمر بغداد ولا حوارات» بين إيران والسعودية، كاشفاً عن انعقاد ثلاث جولات حوارية بين طهران والرياض خلال الأشهر الماضية في بغداد، وقال إنها ستستأنف «إن لزم الأمر». وشدّد على أن بلاده ما زالت تمدّ «يد الصداقة والحوار» مع السعودية، قائلاً إنها «لم ترفض يوماً ذلك، ولا توجد خلافات لا يمكن تجاوزها».

وفي معرض الرد على سؤال حول عدم مشاركة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في المؤتمر، قال المتحدث الإيراني إن «مستوى المشاركة في أي مؤتمر دولي يتحدد على أساس تفاصيل تنظيم المؤتمر واستعدادات الدول، ونحن أعلنّا أننا كدولة جارة للعراق، سنشارك في المؤتمر، وندعم أي مبادرة تخدم استقرار العراق والسلام والهدوء فيه». وكشف عن زيارة مرتقبة للرئيس الإيراني إلى العراق قريباً، معرباً عن أمله في «أن تكون هذه الخطوات مؤثرة في استبداد التعاون الإقليمي من دون تدخلات القوى الخارجية». ورداً على سؤال بشأن وقوف وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان في الصف الأمامي بين قادة الدول وعدم وقوفه في الصف الثاني حيث موقع وزراء الخارجية، وصف خطيب زادة الأمر بـ«الهامشي». وقال إن «التطرق إلى الهوامش التي تطغى على النص ليس موضوع السياسة الخارجية. البعض يمكن أن يسعى إلى إثارة هذه الهوامش للتغطية على هدف المؤتمر الذي كان في سياق خلق المزيد من التعاون». وحول مفاوضات فيينا، أشار خطيب زادة إلى أنها كانت محور الاتصال الهاتفي الذي أجراه مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، يوم الجمعة الماضي، قائلاً إن المسؤول الأوروبي دعا إلى الإسراع في استئناف هذه المفاوضات. وأضاف أن «تحديد الموعد النهائي لاستئناف المفاوضات يتوقف على المشاورات الجارية بين مختلف الأطراف»، لافتاً إلى أن هذه المفاوضات «ليست بهدف الوصول إلى نص جديد» للاتفاق النووي «بل التأكد من تنفيذ الاتفاق النووي من قبل أميركا بالكامل». وعزا عدم التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا غير المباشرة مع واشنطن إلى «التعنت والسلوك غير المنطقي لأميركا والغرب»، رابطاً إحياء الاتفاق النووي بـ«تغيير هذا السلوك». ودعا إلى متابعة «إحياء الاتفاق النووي بعيداً عن قضايا المنطقة».

على صعيد آخر، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن تصدير بلاده الوقود إلى لبنان «قرار سيادي حول بيع النفط والوقود إلى أي دولة أو زبون»، مؤكداً أن «لا أميركا ولا أي دولة أخرى في موقع يمنعنا من التجارة المشروعة». وشدّد على جدّية إيران في فرض سيادتها، مضيفاً أن «التجارة المشروعة من المسلّمات في القانون الدولي، وجاء في السياق بيعنا شحنات الوقود إلى لبنان. وطالما هناك زبون وطلب للوقود سنواصل هذا المسار»، داعياً «الدول الأخرى إلى عدم الانتظار في تخفيف معاناة الشعب اللبناني». وردّاً على سؤال عما إذا كانت طهران ستعترف بحركة «طالبان» بعد سيطرتها على أفغانستان، لم يجب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بشكل واضح، مشيراً إلى «أننا دوماً مع الشعب الأفغاني وأولويتنا هي السلام والاستقرار والازدهار للمجتمع الأفغاني، فأفغانستان جارتنا العزيزة». ولخّص هدف إيران في أفغانستان بقوله «ما نريده هو تشكيل حكومة شاملة تعكس التركيبة القومية والسكانية»، لافتاً إلى أنه «يجب أن يقرر الشعب الأفغاني بنفسه مستقبله ومصيره، ولا يحقّ لأي قوة أجنبية أن تقرر مكانه». وجدد عرض بلاده الوساطة بين مختلف القوى الأفغانية، مؤكداً على استعدادها لتسهيل الحوار بينها، وقال إنه «لا ينبغي تشكيل حكومة أقلية مقابل أكثرية، وطالبان جزء من المستقبل الأفغاني»، معرباً عن استعداد طهران لتنظيم مؤتمر «مبادرة طهران» الثاني حول أفغانستان، بعد الأول الذي عُقد في 7 يوليو/تموز الماضي.

> خطيب زادة عن تصدير الوقود للبنان: بيع النفط قرار سيادي

شرق غرب

المغرب: «العدالة والتنمية» ينتقد المال الانتخابي

أبدى حزب «العدالة والتنمية»، قائد الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، أمس الإثنين، قلقه الشديد من «استمرار وتصاعد الاستعمال الكثيف والبشع للمال»، وذلك أيام من الانتخابات التشريعية والمحلية والجهوية المتزامنة المقررة في 8 سبتمبر/أيلول المقبل. ودعا إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات مستعجلة للتصدي لها بالصرامة المطلوبة. وجاء موقف الحزب، في ظل انتقادات عدة طاولت استخدام المال الانتخابي، مع انطلاق الحملة الانتخابية يوم الخميس الماضي.
(العربي الجديد)

وفاة جندي إسرائيلي أصيب في غزة

أعلنت هيئة البث الإسرائيلية، أمس الإثنين، وفاة الجندي بارئيل شموئيلي، بعد تسعة أيام من إصابته على حدود قطاع غزة. وكانت مشاهد مصوّرة قد أظهرت فلسطينياً وهو يطلق النار من مدسسه على الجندي، عبر ثغرة في الجدار الإسمنتي المحيط بقطاع غزة، أثناء قنصه متظاهرين فلسطينيين. وكان الفلسطينيون يتظاهرون في الذكرى السنوية الـ 52 لإحراق المسجد الأقصى.
(الأناضول)

سورية: عبور شاحنات مساعدات إلى مناطق المعارضة

كشفت مصادر محلية، أمس الإثنين، أن ثلاث شاحنات محمّلة بالمواد الغذائية دخلت من مناطق سيطرة النظام في حلب، عبر معبر ميزناز الفاصل بين مناطق سيطرة النظام ومناطق سيطرة فصائل المعارضة السورية، غربي المحافظة، إلى منطقة معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، شمالي محافظة إدلب. وذكرت «إدارة المعابر» التابعة لـ«حكومة الإنقاذ» أنه «سيتم توزيع المساعدات التي تصل من خلال معبر باب الهوى الحدودي إلى جميع المناطق وفق خطة متفق عليها».

(العربي الجديد)

مصر: إخراج 4 منظمات من قضية التمويل الأجنبي

أصدر قاضي التحقيق المنتدب في قضية التمويل الأجنبي، في مصر، أمس الإثنين، أمراً، هو الخامس من نوعه، قضى بإخراج أربع منظمات جديدة من القضية، وبألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضدها لعدم كفاية الأدلة. وهذه المنظمات هي: «المجموعة المتحدة . محامون مستشارون قانونيون واقتصاديون»، و«محامون من أجل العدالة والسلام»، و«الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية»، و«المعهد المصري الديمقراطي». وتضمن القرار رفع أسماء نجاد البرعي وإسراء عبد الفتاح وأحمد غنيم من قوائم الممنوعين من السفر.
(العربي الجديد)

لبنان: قتلى بانفجار في مصنع

وقع انفجار في منطقة البرج البراجنة، في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، أمس الإثنين، أودى بحياة أربعة أشخاص على الأقل. وذكر رئيس بلدية برج البراجنة عاطف منصور في أحاديث صحافية أنّ المعلومات تفيد بأن الانفجار الذي وقع في معمل لتصنيع سخّانات المياه ناجمٌ عن عملية تلحيم في أحد الخزّانات.
(العربي الجديد)

الحدث

لم تكد تمر ساعات على اللقاء الذي جمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوزير الأمن في حكومة الاحتلال الإسرائيلي بني غانتس، حتى خرجت روايات فلسطينية وإسرائيلية متضاربة بشأن ما دار فيه، بينما حاول رئيس وزراء الاحتلال نفتالي بينت التقليل من شأنه

لقاء عباس وغانتس

نتيجة فورية لاجتماع بينت وبايدن

رام الله ـ **نائلة خليل**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

في أول اجتماع رفيع المستوى بين الجانبين منذ سنوات، التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس مساء أول من أمس الأحد وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، فيما تفاوتت الروايات بشأن مضمونه بين ما قالته مصادر فلسطينية، وأخرى إسرائيلية. وبينما سارعت فصائل فلسطينية، على رأسها حركة حماس، لإدانة الاجتماع الذي بحث قضايا أمنية واقتصادية، فإنّ توقيته بدا لافتاً، خصوصاً أنه أتى بعد يومين من لقاء رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت بالرئيس الأميركي جو بايدن في واشنطن، والذي عاود خلاله الأخير التأكيد على دعم إدارته حل الدولتين. لكن ذلك لم يمنع بينت من السعي للتقليل من شأن اجتماع عباس - غانتس، واستبق أي حديث قد يتم تداوله عن التحرك لتجديد مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، بنفي ذلك. في المقابل، يبدو أن اللقاء، خصوصاً في تركيزه على الجانب الاقتصادي، متماشياً مع محاولات الإدارة الأميركية تحسين الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية حسين الشيخ، عبر تويتر، في وقت متأخر من مساء الأحد، إن عباس التقى غانتس في رام الله. وأوضح أن «اللقاء بحث العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية من كل جوانبها». من جهتها، كشفت الإذاعة الإسرائيلية أن اللقاء استغرق ساعتين وأربعين دقيقة وتم على قسمين. في القسم الأول شارك المستوى الأمني والمهني في اللقاء، وشمل بالإضافة إلى غانتس وعباس كلاً من منسق أنشطة الاتصالات بشأن القضايا التي أثيرت خلال اللقاء».

ويأتي عقد اللقاء ليتماشى مع محاولات الإدارة الأميركية تحسين الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة، وهو ما تجلى في مطالبة بايدن لبينت، خلال اللقاء بينهما، يوم الجمعة الماضي في واشنطن، بالعمل واتخاذ خطوات لتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية وتحسين الأوضاع الاقتصادية في الضفة.

من جهته، سعى بينت أمس للتهوين من أي أفكار عن التحرك لتجديد مفاوضات السلام مع الفلسطينيين. فبعد ساعات من اجتماع غانتس وعباس نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصدر مقرب من بينت قوله إنّه «لا توجد عملية سلام جارية مع الفلسطينيين ولن توجد». وأضاف المصدر أن المحادثات في رام الله خصصت لمناقشة «القضايا الأمنية الروتينية» والاقتصاد، موضحاً أنه «تمت الموافقة مسبقاً على الاجتماع من قبل رئيس الوزراء، وقد تناول القضايا الراهنة لجهاز الدفاع مع السلطة الفلسطينية». وكان بينت قد رفض قبل أسابيع من سفره إلى الولايات المتحدة السماح لغانتس بلقاء عباس.

وكان لافتاً إدراج أمن قطاع غزة في اللقاء بين عباس وغانتس، بينما سارعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي لإدانة اللقاء واستنكاره. وقال المتحدث باسم «حماس»، حازم قاسم، في بيان: «لقاء رئيس السلطة محمود عباس مع وزير الأمن الصهيوني بني غانتس يُستنكر ومرفوض من الكل الوطني، وشاذ عن الروح الوطنية عند شعبنا الفلسطيني». وأضاف أن «مثل هذه اللقاءات استمرار لوهم قيادة السلطة في رام الله، بإمكانية إنجاز أي شيء لشعبنا الفلسطيني عبر مسار التسوية الفاشل». ولفت إلى أن هذا السلوك «يعمّق الانقسام السياسي الفلسطيني، ويُعقّد الحالة الفلسطينية». وتابع قاسم «هذه اللقاءات بين قيادة السلطة والاحتلال تشجع بعض الأطراف في المنطقة التي تريد أن تطبع مع الاحتلال، وتُضعف الموقف الفلسطيني الرافض للتطبيع».

من جهته، قال المتحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي، طارق سلمي، في تصريح صحافي، إن «لقاء عباس-غانتس الذي جاء على وقع جرائم الاحتلال وحصاره وعدوانه، هو طعنة لشعبنا». وتابع سلمي «السلطة ورئيسها يديرون الظهر للتوافق الوطني ويضعون شروطاً تخدم الاحتلال لاستئناف الحوار الوطني، بينما يتسابقون للقاء قادة العدو». لكن القيادي في حركة فتح، منير الجاغوب، أكد أن اللقاء «تم على أرضية الثوابت الفلسطينية، ولم تكن هناك أي تنازلات». وتابع الجاغوب، الذي يرأس المكتب الإعلامي بمفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن اللقاء تم في إطار «رسالة بناء الثقة التي بيننا وبين الإدارة الأميركية، وبحث النظر للاجتماع بشكل شامل ومن ناحية وطنية».

وحول المواضيع التي تم نقاشها في اللقاء، قال الجاغوب «مثّل لم شمل العائلات الفلسطينية في الداخل، وتصاريح دخول الفلسطينيين في الشتات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإطلاق سراح الأسرى، والمياه والكهرباء والحواجز الإسرائيلية وعدم التضييق على الفلسطينيين في مناطق (ج)، وإعادة أموال المقاصة التي تم خصمها بذريعة أنها مخصصات للأسرى والشهداء والجرحى، ومسألة الاحتلال ودخوله المناطق الفلسطينية (أ) والاعتداء على الفلسطينيين في بلدة بيتا جنوب نابلس، وموضوع غزة وإعمارها». وأضاف الجاغوب: «كل ما سبق له علاقة بالمصلحة الفلسطينية العليا وهموم الشعب الفلسطيني اليومية». وحول انتقاد الفصائل للقاء، قال الجاغوب: «نحن في حركة فتح نتفهم كل كلمة نقد جاءت في هذه البيانات لأن هذا ينبع من حرص وطني على القضية، لكن الرئيس أبو مازن لم يقدم أي تنازلات في هذا اللقاء».

بحث غانتس مع عباس الأوضاع في غزة (عمير سلطان/ فرانس برس)

خطة استيطانية

قالت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية إن حكومة الاحتلال تدفع قدماً مشروعاً استيطانياً ضخماً، على أراض مساحتها 12 ألف دونم، يهدف لربط مستوطنة «معاليه أدوميم»، شرقي القدس الشرقية، مع القدس الغربية عبر آلاف الوحدات الاستيطانية.

تقرير

إخلاء سبيل نشطاء

مصر: ثلاثة أهداف لخطوة السلطة

تحاول السلطات المصرية تجديد العلاقة مع المجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة، عبر اتخاذ خطوات في الملف الحقوقي، تطلق بموجبها سراح عدد من النشطاء

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أخلت النيابة العامة المصرية، في الساعات الأولى من صباح أمس الاثنين، سبيل «البوتيوبر» شادي سرور، والناشط السياسي اليساري زياد أبو الفضل، والباحثة شيماء سامي، في خطوة لم تكن منتظرة. واستبقت النيابة جلسات تجديد الحبس الخاصة بالمعتقلين الثلاثة، علماً أن أحدهم، وهو أبو الفضل، قد أمضى في السجن أكثر من عامين من الحبس الاحتياطي.

وأبو الفضل عضو في حزب «العيش والحرية»، وتم تدويره على ذمة القضية رقم 855 لسنة 2020، بعدما كان قد حصل على إخلاء سبيل في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي على ذمة القضية 1739 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا. أما الباحثة المخلى سبيلها شيماء سامي، فكان قد ألقي القبض عليها في 20 مايو/ أيار 2020، من منزلها بالإسكندرية وذلك بعد اقتحامه والاستيلاء على جهاز اللابتوب والهاتف الخاصين بها، وأدرجت على ذمة القضية 535 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، المعروفة إعلامياً بقضية «كورونا»، والتي تدور اتهاماتها حول منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي تنتقد سياسات النظام الصحية. أما «البوتيوبر» شادي سرور، فقد أُدرج على ذمة القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، ووُجّهت له النيابة تهم نشر أخبار كاذبة ومشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها. ووُجّهت له أسئلة حول إعلانه الإلحاد، وفيديوهات قام بها بتأييد دعوات المقاول محمد علي لتظاهرات 20 سبتمبر/ أيلول 2019.

دفعات جديدة منتظرة

وقالت مصادر أمنية لـ«العربي الجديد»، إن هذه الدفعة هي الأولى من بين دفعات أخرى سيتم الإفراج عنها خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وحتى نهاية شهر سبتمبر المقبل، وهو ما يتفق مع تفسيرات مصادر دبلوماسية مصرية وغربية توقعت توالي صدور القرارات الإيجابية في الملف الحقوقي، ولكن على صعيد محدود، لحين صدور قرار وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بصرف 300 مليون دولار تمثل الجزء المصروف من المعونة الأميركية، المرتبط بتحقيق تقدم في مجالات حقوق الإنسان. وأضافت المصادر الأمنية أن المحاكم المختصة بنظر قرارات تجديد الحبس لم تُحط علماً على الإطلاق بهذا التطور، وكذلك تم إنهاء إجراءات الإفراج مبكراً، وأحيطت النيابة علماً بالأسماء المختارة، وذلك تأكيداً للدلالة على التحكم المطلق للأمن الوطني في هذا الملف، وتراجع دور النيابة والقضاء في تحديد مصير المعتقلين.

وذكرت المصادر أن الثلاثة المخلى سبيلهم كانت أسماؤهم مقدمة منذ بضعة أشهر ضمن قوائم مبادرة «الحوار الدولي» التي يقودها الوسيط السياسي الأبرز في مصر حالياً رئيس حزب «الإصلاح والتنمية»، النائب السابق محمد أنور السادات. وتضمّ المبادرة شخصيات متنوعة الاتجاهات الفكرية والاتصالات بالخارج، يرغب النظام في تصديرها كوسيلة لتحسين صورته في الأوساط الأميركية تحديداً.

واستبعدت المصادر أن يكون هذا الإجراء مقدمة مضمونة للتهدئة، مشيرة إلى استمرار التحقيقات مع عدد من الدارسين والباحثين المصريين الذين اعتقلوا لدى عودتهم لمصر هذا الصيف، ما يجعل محصلة قرارات إخلاء السبيل، لا سيما خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، ضئيلة بالنسبة لحجم المشكلة، ومحدودة سياسياً، بسبب شمولها بالأساس نوعية خاصة من النشطاء اليساريين والليبراليين من دون التطرق إلى القيادات اليسارية والإسلامية المعتقلة منذ سنوات. وشهدت الأيام الأخيرة بالفعل إحالة القضية الخاصة بالمتهمات المنتميات لجماعة الإخوان المسلمين، مثل عائشة خيرت الشاطر وهدى عبد المنعم، إلى المحاكمة، بتهمة الانتماء لجماعة محظورة والتخطيط لأعمال إرهابية. مع العلم أن جميع الوقائع في تلك القضية تتلخص في جمع الأموال لإعالة أسر المعتقلين، وهي التهمة المحورية في عدد آخر من القضايا قيد التحقيق حالياً، فضلاً عن استمرار رفض العفو عن المعتقلين الإسلاميين القابعين في السجون بالآلاف، وإصدار أحكام الإعدام الباتة المتتالية.

> سيتم الإفراج عن العديد من المعتقلين على دفعات على مدى شهر
>
> شكّلت زيارة عباس كامل لواشنطن مفتاحاً لحلحلة الملف الحقوقي

3 أهداف

من جهته، قال مصدر سياسي مطلع على جهود الوساطة الأخيرة للعفو عن المعتقلين إن التركيز على إخراج هذه النوعية من المعتقلين يستهدف ثلاثة أمور؛ أولها بالطبع الدعاية السياسية بادعاء الانفراجة وتحسن الأوضاع بإخراج شخصيات تنتمي لمجموعات قادرة على توصيل صوتها للخارج ولها علاقات جيدة في العواصم الغربية المختلفة. أما الأمر الثاني فهو القضاء على أي احتمالات للتفاهم أو التعاون بين هذه التيارات وبين الإسلاميين، في أي مرحلة مستقبلية على مستوى التنسيق السياسي.

والأمر الثالث هو دعم القنوات الوسيطة الحالية القائمة بتنسيق كامل مع المخابرات العامة والأمن الوطني، واستبعاد الوساطات القديمة من شخصيات حقوقية ونقابية وسفارات أجنبية من هذا الملف، لتبقى الأجهزة ممسكة بزمام المبادرة لاختيار الشخصيات المفرج عنها وتوقيت اتخاذ القرارات. وربط المصدر السياسي بين الاتصالات الغربية الأخيرة وبين زيارة رئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل لواشنطن، في يونيو/ حزيران الماضي، والتي شهدت بالفعل تمهيداً صريحاً لمصر بالعودة لوقف أجزاء من المساعدات السنوية.

ولوّح الأميركيون أيضاً بإيقاف تموين القاهرة بمساعدات عسكرية محددة، حال عدم تحقيق تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان. وشهد اللقاء بروداً في تلقي مقترحات كامل التي عرضها لتحسين العلاقة بين الطرفين، نظراً للملاحظات في واشنطن حول عدم جدية المصريين في تغيير سياساتهم في المجال الحقوقي. وكانت من بين تلك الأفكار، دعوة عدد من قيادات ونواب بالحزبين الديمقراطي والجمهوري وعدد من الإعلاميين لزيارة مصر.

شرق غرب

إدانة فلسطينية للتوسع الاستيطاني في جنين

رأت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس الإثنين، أن الشروع بإقامة بؤرة استيطانية جديدة قرب حاجز برطعة العسكري، جنوب غربي جنين، بعد ضمّاً تدريجياً للضفة الغربية. ودانت الوزارة في بيان انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة بحق الفلسطينيين، وعمليات هدم المنازل المتواصلة في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً في القدس المحتلة، محملة دولة الاحتلال المسؤولية كاملة عن تداعيات عملياتها الاستيطانية والتهجير القسري والتطهير العرقي، الذي تمارسه في عموم المناطق المصنفة «ج»، التي تشكل غالبية مساحة الضفة.

(قنا)

اقتحامات جديدة للأقصى

اقتحم مستوطنون، أمس الإثنين، باحات المسجد الأقصى في القدس المحتلة، تحت حماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي. واقتحم المستوطنون المسجد الأقصى عبر باب المغاربة، منفذين جولات استفزازية في باحاته تركزت في المنطقة الشرقية، قبل أن يغادروه من باب السلسلة.

(قنا)

تأجيل قمة بايدن - زيلينسكي

أجّل البيت الأبيض لقاء كان مرتقباً عقده اليوم الثلاثاء، بين الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، إلى يوم غد الأربعاء، نظراً لاستمرار انشغال واشنطن باستكمال عملية سحب قواتها من أفغانستان. وأوضح مدير مكتب الرئيس الأوكراني، ميخائيل بودولياك، أول من أمس الأحد، أن «الوضع شفاف تماماً وسهل التفسير»، معتبراً أن قرار التأجيل «بروتوكولي تماماً ويُفسر من جهة أن هذا آخر يوم لإجراءات الإجلاء من أفغانستان».

(العربي الجديد)

تقرير

شابيرو في فريق بايدن الإيراني: ترجمة لهواجس إسرائيل

عيّنت الإدارة الأميركية دان شابيرو منسقاً بيت واشنطن وتل أبيب في الملف الإيراني، ما يُعتبر ترجمة لهواجس إسرائيل الإيرانية

صالح النعامي

انضم السفير الأميركي السابق في تل أبيب دان (دانيال) شابيرو، أخيراً، إلى فريق وزارة الخارجية الأميركية المعني بالملف الإيراني، ليكون المسؤول عن التنسيق والاتصالات بين الوزارة وإسرائيل بشأن هذا الملف. ويأتي التعيين، الذي أكده موقع «والاه» الإخباري الإسرائيلي وموقع «أكسيوس»، أمس الإثنين، بعد زيارة قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت إلى واشنطن، الأسبوع الماضي، والتقى خلالها الرئيس الأميركي جو بايدن، حيث نقل إليه مخاوف تل أبيب من البرنامج النووي الإيراني، ورفض حكومته عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي مع إيران الموقع في عام 2015. كما عرض بينت في واشنطن، خطته لمواجهة إيران ونشاطاتها في المنطقة، والتي تقوم على إزعاجها وتوجيه ضربات إليها في كل مكان، دون الذهاب إلى مواجهة شاملة.

وكان شابيرو قد شغل منصب السفير الأميركي في تل أبيب منذ عام 2011، إلى حين وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في 2016. وترتبط شابيرو علاقات وثيقة بقادة المؤسسة الأمنية والأجهزة الاستخبارية في إسرائيل، فضلاً عن علاقته ببيبت. وبحسب «والاه»، في تقرير لمعلقه السياسي براك رفيد، فإن شابيرو قد شرع بالفعل في ممارسة عمله مستشاراً كبيراً لروبرت مالي، المبعوث الأميركي الخاص لإيران في عهد بايدن، كما قام بتقديم استشارات لكبار موظفي البيت الأبيض بشأن أنماط التعاطي مع إسرائيل، عشية زيارة بينت إلى واشنطن. وقالت مصادر في وزارة الخارجية الأميركية، للموقع، إن شابيرو سيركز على التنسيق مع إسرائيل في مواجهة أنشطة إيران الإقليمية، مشيرة إلى أن وظيفته الجديدة تلزمه بالانتقال بشكل متواصل بين تل أبيب وواشنطن بهدف تنسيق المواقف بشأن الملف النووي الإيراني، ونفوذ طهران في المنطقة.

وبحسب «والاه»، فإن تعيين شابيرو في المنصب الجديد جاء في ظل التقديرات السائدة في واشنطن بأن فرص عودة إيران إلى الاتفاق النووي متدنية بعد تولي الرئيس المحافظ إبراهيم رئيسي مقاليد السلطة في طهران، وفي ظل التصريحات المتشددة الصادرة عن طاقمه الحكومي. كما أنه يتولى المنصب، في وقت يتعاظم فيه مستوى قلق إسرائيل من اندفاع إيران نحو تطوير برنامجها النووي، دون أن تواجه بعقوبات جديدة أو إجراءات أخرى للضغط عليها، مذكّراً بأن بينت حثّ الأميركيين على بلورة خطة بديلة بالتعاون مع تل أبيب، لمواجهة إيران في حال تواصل الجمود الدبلوماسي. وأوضح الموقع أن دور شابيرو سيكون كبيراً في ظلّ الحديث الأميركي الإسرائيلي عن «خطة بديلة» لمواجهة إيران في حال فشل الدبلوماسية. وكان بايدن قد صرّح إثر لقائه بينت، بأن خيار «الدبلوماسية أولاً» مع إيران يظلّ المفضل لإدارته، لكن ذلك لن يمنع واشنطن من الذهاب إلى «خيارات أخرى»، في حال لم تثمر المفاوضات النووية المتعثرة في فيينا.

> يؤيد شابيرو الاتفاق النووي مع احترام مصالح تل أبيب

وبحسب مصادر في الخارجية الإسرائيلية، فإن التعيين يدل على أن إدارة بايدن معنية بأن تأخذ بعين الاعتبار مصالح إسرائيل ودول الخليج في أي اتفاق مع إيران، على اعتبار أن شابيرو يتبنى مواقف «صقرية» من الموضوع الإيراني، مقارنة بأعضاء الطاقم الآخرين الذين يعملون إلى جانب مالي. ونقل الموقع عن مسؤول في الخارجية الإسرائيلية قوله إنه «في ضوء تجربة شابيرو الغنية في المنطقة، فإن ذلك سيساعدنا على الحصول على تصور حول التداعيات الإقليمية للمفاوضات مع إيران، ويمكنه أن يساهم بشكل كبير في كل ما يتعلق بالتنسيق مع إسرائيل، لأنه يعرف المنطقة، والمسؤولون في المنطقة يعرفونه، وهو يتبنى مواقف تنسجم مع تصوراتنا».

وفي أعقاب فوز بايدن بالانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، نشر شابيرو مقالات في صحيفة «واشنطن بوست» أيد فيها العودة إلى الاتفاق النووي الموقع مع إيران، والذي كان ترامب قد انسحب منه في 2018، مع تشديده على وجوب احترام مخاوف إسرائيل، داعياً إلى البدء في حوار أميركي - إسرائيلي بهدف التوصل لاستراتيجية عمل مشتركة في مواجهة طهران. وكان شابيرو قد عمل بعد انتهاء عمله سفيراً في تل أبيب، باحثاً كبيراً في «مركز أبحاث الأمن القومي» التابع لجامعة تل أبيب، الذي يعد أحد أهم مراكز التفكير المؤثرة في إسرائيل. وذكرت «واشنطن بوست»، في يونيو/ حزيران الماضي، أن إدارة بايدن تبحث تعيين شابيرو مبعوثاً لها إلى الشرق الأوسط، حيث من الممكن أن يكون منسقاً أميركياً لشؤون التطبيع الذي جرى بين دولة الاحتلال وبعض الدول العربية.

سيلتقي شابيرو بين واشنطن وتل أبيب لتنسيق المواقف (Getty)

تفتح أفغانستان، غداً الأربعاء، فصلاً جديداً من تاريخها، مع جلاء آخر القوات الأميركية عن البلاد وعودتها لحكم «طالبان»، وبعد 20 عاماً تواصلت فيها خيبة الأمل من التدخل الأميركي، يسعى الأفغان إلى إدارة بلدهم، وسط غموض سياسي واقتصادي كبيرين

حقبة أفغانستان بلا أميركا

عين على «داعش» واختبارات غربية لـ«طالبان»

كابول ـ **العربي الجديد**

طاردت صواريخ الكاتيوشا، أمس الإثنين، أقدام آخر الجنود الأميركيين المغادرين أفغانستان من مطار كابول الدولي، ولاحقت لعنة «القوات على الأرض»، الجنود حتى ساعاتهم الأخيرة في هذا البلد، ودفعت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) للتسبب بآخر مجازرها بحق المدنيين الأفغان، بعد 20 عاماً من غزو أميركا لهذا البلد، والذي بدأ رسمياً في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2001، حين نفّذ سلاح الجو الأميركي، بالتعاون مع نظيره البريطاني، أولى الضربات الجوية ضد أهداف لحركة «طالبان» وتنظيم «القاعدة»، مطلقاً عملية «الحرية الدائمة» لمحاربة الإرهاب. وينتهي أمام الولايات المتحدة، سوى أن تسعى إلى محو أفغانستان من الذاكرة الجماعية للأميركيين، مع التصويب على الخصمين الروسي والصيني. وستكون المقاربة الأميركية للعلاقة مع «طالبان»، التي عادت لحكم البلاد، موقع بحث ومتابعة في دوائر القرار في واشنطن، التي تركت حلفاءها الأوروبيين في أزمة لجوء جديدة قد تتدفق عليهم من البوابة الأفغانية، فيما لم ينه الانسحاب خطر الإرهاب الذي قد يعود ليتغير حول العالم من هذه البوابة تحديداً، مع صعوبة رصده من مناطق «خارج الأفق» بحسب التوصيف العسكري الأميركي. وحول ذلك، ستبقى الأنظار مشخصة على «طالبان» وإدارتها للمرحلة المقبلة، وسعيها للحصول على اعتراف دولي، وعلاقتها بالجماعات المتشددة، على أن يكون اختبار محاربتها «داعش»، الأول في إطار أي تعاون دولي محتمل.

ويسود القلق الشارع الأفغاني، المثقل بالتحديات، من الخطر الأمني، إذ انتشرت أنباء على مواقع التواصل الاجتماعي، قائمة أماكن في كابول، نشرها صحافيون، قالوا إنها قد تتعرض لهجوم، منها مطار حامد كرزاي، ودوار تشهراهي مسعود المجاور للسفارة الأميركية، ودوار تشهراهي عبد الحق، القريب من السفارات الأجنبية ومن القصر الرئاسي ووزارات مهمة أخرى. وقالت الإعلامية الأفغانية مزده ولي زاده، لـ«العربي الجديد»، إن الوضع في كابول غير مستقر، مع وجود مخاوف من قيام «داعش» بعمليات كبيرة في العاصمة حتى بعد الخروج الأميركي النهائي، إذ تروّج خلايا إلى أن «طالبان» جاء بها الأميركيون، ولا بد من مواصلة القتال ضدّها. وأشارت إلى أن الهجوم الصاروخي على مطار كابول، أمس الإثنين، نفّذ من شارع رئيسي في العاصمة، مع تمكن منفذيه من الفرار. من جهتها، أكدت «طالبان» مجدداً، أمس، قدرتها على إدارة مطار كابول، بعد مغادرة آخر الجنود الأميركيين. وأكد مسؤول في الحركة، في تصريح لقناة «الجزيرة» الإخبارية، أن الحركة «لا تحتاج لمساعدة أحد عسكرياً، وإذا كانت هناك حاجة لذلك في مكان آخر، فسنتخذ في الأمر».

وتبنّى «داعش» - ولاية خراسان، الهجوم بالصواريخ الذي تعرّض له مطار كابول، أمس، والذي انطلق من منطقة خيرخانه القريبة من المطار، بالتزامن مع مغادرة الفريق الدبلوماسي الأميركي الأساسي كابول. وأكد البيت الأبيض والجيش الأميركي، حصول الهجوم بخمسة صواريخ، وكذلك «طالبان»، التي قالت إن الدفاعات الجوية الخاصة بالمطار اعترضت الصواريخ ودمرتها. وبحسب بيان للتنظيم، فقد «استهدف جنود الخلافة مطار كابول الدولي بـ6 صواريخ كاتيوشا، وكانت الإصابات محققة». وجاء الهجوم غداة ضربة جوية شنها البنتاغون في كابول، وقالت إنها استهدفت آلية انتحارية، لكنها أدت إلى سقوط 10 ضحايا مدنيين على الأقل، بينهم أطفال. وأكد البنتاغون، أمس، أنه يجري تحقيقاً في الحادثة.

وتنتهي اليوم الثلاثاء، المهلة التي حدّدها بايدن لسحب كل القوات الأميركية من أفغانستان، بعد إجلاء أكثر من 122 ألف شخص عبر مطار كابول، منذ منتصف شهر أغسطس/آب الحالي. وركّز الجيش الأميركي، أمس، على سحب الجنود والدبلوماسيين الأميركيين خصوصاً، وهو ما سيتواصل اليوم، مع استمرار التحذير من هجمات إرهابية أخرى. وأكد مسؤول أميركي لوكالة «رويترز»، إجلاء معظم الدبلوماسيين أمس، بانتظار إجلاء آخر الجنود اليوم. وكان وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قد شدّد، أول من أمس، على أن «الوجود الدبلوماسي للولايات المتحدة في أفغانستان بعد 31 أغسطس/آب الحالي، سيعتمد على سلوك «طالبان» خلال الأسابيع والأشهر المقبلة. بدورها، قالت السفارة الروسية في كابول، أمس، إنها تسيّر رحلات طيران إضافية لإجلاء أشخاص من أفغانستان، في حين تجري القوات الروسية تدريبات عسكرية بالقرب من حدود أفغانستان. وأضافت السفارة أن مزيداً من رحلات الطيران ستتاح لإجلاء المواطنين الروس والمقيمين ومواطني دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا. وحطّت، أمس، طائرة في مطار كابول، تحمل أدوية ومعدات صحية من منظمة الصحة العالمية، وهي أول شحنة خارجية تصل إلى البلاد في ظل سيطرة «طالبان». وناشدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أمس، المجتمع الدولي، لتقديم مزيد من الدعم للعمليات في أفغانستان، محذرة من أن «أزمة كبرى في بدايتها» تحدق بهذا البلد. وكرّر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، دعوة إلى إبقاء الحدود مفتوحة وإلى مساهمة مزيد من الدول في «تلك المسؤولية الإنسانية» مع إيران وباكستان اللتين تستضيفان نحو 2,2 مليون لاجئ أفغاني. وقال غراندي إن «الإجلاء الجوي سينتهي من كابول في غضون أيام، والمأساة التي تكشفت لن تكون ملحوظة مثل السابق. لكنها ستكون واقعا معاشا يوميا لملايين الأفغان. لا يجب أن ندير لهم ظهورنا». وأمس، ناقش مجلس الأمن الدولي، إمكانية إقامة «منطقة آمنة» في كابول، لاستمرار العمليات الإنسانية، وفق مقترح لفرنسا وبريطانيا سياسياً في الداخل الأفغاني، يسود الغموض أيضاً، شكل الحكم الذي ستفرضه «طالبان»، وكيفية إدارتها البلاد، بعد الخروج الأميركي. وفيما دخل كابول العديد من قادة «طالبان» ووجوهها العسكرية والسياسية، أكد المتحدث باسم الحركة، ذبيح الله مجاهد، أول من أمس، أن زعيم «طالبان»، هبة الله أخوند زاده، يقيم في مدينة قندهار، جنوبي البلاد، مضيفاً أن الأخير «يعيش هناك منذ البداية»، بينما أكد مساعده أن أخوند زاده «سيظهر علناً في وقت قريب». وتواصل روسيا، حطّت، إظهار إشارات متناقضة حول «سلوكها»، مبدية الانفتاح والعفو عن الموظفين والمسؤولين الحكوميين، مقابل التشدد الذي ظهر من خلال تحركات عدة، آخرها اعتقالها أمس، رئيس شورى علماء الدين، المولوي سردار محمد ذردان، في إقليم خوست الجنوبي، بعد اعتقالها زعيم التيار السلفي، وأحد علماء الدين البارزين في أفغانستان، المولوي متوكل، في كابول. واعتقل متوكل قبل أشهر من قبل الاستخبارات الأفغانية بتهمة التنسيق مع «داعش»، لكن جرى الإفراج عنه مع سيطرة «طالبان» على العاصمة في 15 أغسطس الحالي.

تبنّى «داعش» الهجوم بالصواريخ على مطار كابول أمس

تحذير أممي من أزمة إنسانية «في بدايتها» في أفغانستان

سيخلف الانسحاب الأميركي من أفغانستان تداعيات في واشنطن (سول لوب/فرانس برس)

ودولياً، نظمت واشنطن، أمس، اجتماعاً افتراضياً لـ«الشركاء الرئيسيين» عشية مغادرتها أفغانستان، شارك فيه ممثلون عن فرنسا وكندا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا وتركيا وقطر والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. الأوروبي، التأكيد اليوم، في اجتماع طارئ لهم في بروكسل، على عزمهم التحرك لمنع حصول موجات هجرة على نطاق واسع من أفغانستان، بحسب مسودة لبيانهم. كما سيتعهد الوزراء العمل لمنع اختراق إرهابية من هذا البلد على المواطنين الأوروبيين. من جهته، قال الممثل الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أفغانستان، زامير كابولوف، إن سفارة بلاده في كابول، تعمل على إقامة علاقات مع «طالبان»، مضيفاً أن بلاده مستعدة للمساعدة في إعادة بناء اقتصاد أفغانستان، رحبت الدول الغربية على عدم تجميد الأصول المالية لحكومة هذا البلد المقبلة. كما تباحث وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، مع نظيره الصيني وانغ يي، الأحد، هاتفياً، في الشأن الأفغاني.

متابعة

مؤتمر «دول جوار ليبيا» يدعم الانتخابات وسحب المرتزقة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**
طرابلس ـ **العربي الجديد**

يتواصل الحراك الدبلوماسي على خط الملف الليبي، إذ عُقد أمس الإثنين، في الجزائر، مؤتمر «دول جوار ليبيا»، الذي يُختتم اليوم الثلاثاء، وذلك في إطار بحث سبل دعم المسار السياسي وتنظيم الانتخابات الليبية في موعدها المقرر أواخر العام الحالي. يأتي ذلك بينما اضطر مجلس النواب الليبي إلى تأجيل جلسة استجواب الحكومة والتي كانت مقررة أمس، وذلك بعدما سادت توقعات بعدم بقشل هذا الاستجواب. وبدأت أمس أعمال مؤتمر «دول جوار ليبيا»، في قصر المؤتمرات غربي العاصمة الجزائرية، بمشاركة وزراء خارجية الجزائر وليبيا ومصر وتونس والسودان وتشاد والنيجر والكونغو الديمقراطية، إضافة إلى المبعوث الأممي بان كوبتش والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وممثل عن الاتحاد الأفريقي.

وفي كلمة له أمام الاجتماع، أعلن كوبتش عن قرب نشر فرق مراقبين في منطقة سرت الفاصلة بين مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر ومسلحي الحكومة الليبية، لضمان تطبيق قرار وقف إطلاق النار المعلن عنه منذ أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، وجدد المطالبة بخروج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، وأبدى تمسكا بتنظيم الانتخابات النيابية والرئاسية في ليبيا في موعدها المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وأوضح كوبتش أن «الفريق الأول لمراقبي وقف إطلاق النار بصدد الانتشار في سرت». وشدد المبعوث الأممي على ضرورة وضع خطة «لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية بما يضمن الأمن في المنطقة»، معتبراً أن «استمرار تواجدهم يمثل قلقاً بالغاً بالنسبة لليبيا، ولكل دول الجوار». وأشار إلى أن «اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» (تضم 5 مسؤولين عن مليشيات حفتر و5 عن حكومة الوفاق السابقة)، تضع خطة عمل لانسحاب هذه القوات تدريجياً، والية للتحقق منها بالتعاون مع الشركاء الدوليين، كما يتعين أن تسهم دول جوار ليبيا في هذا الإطار». وأكد كوبتش أن «البعثة الأممية تدعم الليبيين في خطط نزع السلاح ودمج المسلحين».

من جهتها، طالبت وزيرة الخارجية الليبية، نجلاء المنقوش، بالانسحاب الفوري لكامل القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، ووقف التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، معتبرة أن «استمرار بقاء القوات الأجنبية ووجود المرتزقة، يشكل تهديداً للمنطقة بأكملها». وقالت المنقوش، في كلمة لها خلال المؤتمر، إن «المسار الأمني والعسكري يعدّ التحدي الأكبر الذي يواجه ليبيا في الوقت الراهن، خصوصاً مع قرب موعد الانتخابات المقبلة. وهو ما يتطلب دعماً من شركاء ليبيا، للعمل على توحيد الجيش الليبي والأجهزة الأمنية تحت قيادة واحدة، وإعلاء السيادة الليبية، ودمج المليشيات المسلحة وتأهيلها أمنياً ومدنياً، وانسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية من كامل ليبيا». وأعلنت المنقوش عما وصفتها بـ«مبادرة استقرار ليبيا، على أن تكون بقيادة وتوجيه ليبيين، وبدعم الأمم المتحدة ودول الطوق، لمساندة الليبيين لاختيار مستقبلهم ومصيرهم». وأوضحت أن هذه المبادرة «تسعى إلى تنفيذ مقررات الأمم المتحدة ومخرجات مؤتمر برلين وتكريس السيادة الليبية وتنفيذ الخطط السياسية والاقتصادية». وفي السياق ذاته، أكد وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، الذي أدار المؤتمر، أنه يتعيّن «سحب المرتزقة والأجانب من التراب الليبي في أقرب وقت ممكن، والعمل على وضع حد لكافة التدخلات الأجنبية في الشؤون الليبية». وأشار إلى أن «حل الأزمة الليبية لا يتحقق إلا عبر مسار ليبي-ليبي بدعم من المجتمع الدولي، وفي مقدمته دول الجوار، ودعم السلطات الانتقالية في ليبيا، لتنفيذ كافة الاستحقاقات المنصوص عليها في خارطة الطريق، وإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل، وتحقيق المصالحة الوطنية». وحذر لعمامرة من أن «أي انزلاق لمأوضاع في ليبيا، ستكون له تداعيات وخيمة على دول الجوار». واقترح الوزير الجزائري على الدول المشاركة في اجتماع الجزائر «صياغة مقترحات عملية لاستشراف الأوضاع والمساهمة في تعزيز الجهود لإيجاد التسوية اللازمة للأزمة الليبية التي طال أمدها». في غضون ذلك، وبعدما سادت توقعات بالفعل فشل مجلس النواب الليبي في عقد جلسة خاصة لاستجواب الحكومة، أمس الإثنين، وسط اختلاف المواقف حول الأمر، وشكوك شابت حقيقة الأهداف من وراء الاستجواب، وأعلن المجلس، أمس، عن تأجيل الاستجواب والاكتفاء بمناقشة قانون الانتخابات في الجلسة.

وقال المتحدث باسم المجلس، عبد الله بليحق، عبر حسابه الرسمي على «فيسبوك»، إنه «تم تأجيل استجواب الحكومة بناءً على طلبها الرسمي، لاستيضاح نقاط الاستجواب الواردة في مذكرة أعضاء مجلس النواب، لتقوم الحكومة بتجهيز الردود والتوضيحات حول ذلك»، من دون تحديد موعد جديدة للجلسة. وفي 22 أغسطس/آب الحالي، أعلن مجلس النواب استدعاء الحكومة لجلسة استجواب، لكن رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة طالب بتحديد نقاط الاستجواب، حتى يتسنى للوزراء إعداد الردود اللازمة عليها.

المبعوث الأممي يعلن قرب نشر فرق مراقبين في منطقة سرت

العقد المؤتمر بقصر المؤتمرات غربي العاصمة الجزائرية (رياض كرامدي/فرانس برس)

تقرير

استهداف مأرب والأراضي السعودية
نذر تصعيد واسع للحوثيين

يمهّد الحوثيون لتصعيد عسكري واسع، عبر قصفهم قاعدة العند ومأرب في اليمن فضلاً عن تجدد استهدافهم الأراضي السعودية

عدن ـ **العربي الجديد**

استأنف الحوثيون هجماتهم على مدينة مأرب النفطية من محاور عدة، أمس الإثنين، في مستهل جولة تصعيد جديدة تقودها الجماعة بدأت بالهجوم على قاعدة العند في محافظة لحج، جنوبي اليمن، أول من أمس الأحد، فضلاً عن تكثيف الهجمات الصاروخية ضد العمق السعودي.

وحول تطورات مأرب، كشف مصدر في القوات الحكومية في المنطقة لـ«العربي الجديد» أن الحوثيين دفعوا بعشرات المقاتلين لتنفيذ هجمات في جبهتي الكسارة وماس غربي محافظة مأرب، وذلك بعد أسابيع من الهدوء النسبي. وأشار المصدر إلى أن الهجوم الحوثي الذي من المتوقع أن يمتد إلى كافة جبهات مأرب، جاء بعد قيام الجماعة بحشد مئات العناصر والأسلحة على تخوم المدينة النفطية، لافتاً إلى أن الجيش الوطني ورجال القبائل يستعدون جيداً لأي تصعيد. كما أعلن الجيش اليمني أن المعارك أسفرت عن مقتل 23 عنصراً حوثياً. وسبق أن حذّرت وسائل إعلام حوثية خلال الأيام الماضية من «هدوء يسبق العاصفة في مأرب»، داعية زعماء القبائل إلى التقاط المبادرة التي طرحتها الجماعة لوقف اجتياح مأرب، والتي تتضمن تسع نقاط تعجيزية، بهدف الشراكة في السلطة والثروات من دون قتال.

ويسعى الحوثيون إلى إرباك القوات الحكومية والتحالف مع بدء هجومهم الجديد، واستئنافهم الضربات الصاروخية على القواعد العسكرية في مأرب، بالتزامن مع هجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ البالستية في العمق السعودي. وأعلن التحالف، أمس الإثنين، اعتراض صاروخ بالستي أطلقه الحوثيون باتجاه مدينة جازان، وذلك غداة اعتراض ثلاث طائرات مسيّرة تم إطلاقها باتجاه قاعدة الملك خالد في خميس مشيط، التي تُعدّ المنصة الأولى لانطلاق الطائرات الحربية السعودية صوب مدينة مأرب. وكانت ملامح الجولة الجديدة من التصعيد قد بدأت بالظهور أول من أمس الأحد، بعد هجوم دام للحوثيين طاول قاعدة العند العسكرية في محافظة لحج، وأسفر عن 30 قتيلاً من قوات اللواء الثالثة عمالقة، فضلاً عن 106 جرحى، وفقاً لحصيلة رسمية.

وحذّر تحالف الأحزاب الموالية للحكومة الشرعية، أمس، من المخاطر المحدقة جراء ارتفاع وتيرة الهجوم الحوثي في مختلف جبهات القتال. وطالب قيادة «الشرعية» والتحالف الداعم لها بتوفير الدعم اللازم لقوات الجيش الوطني والمقاومة في كافة الجبهات، والتحرك بجدية لمواجهة الهجمات الحوثية وكسرها عسكرياً، باعتبارها تمثل التفافاً على السلام. وشدّد التحالف الوطني على ضرورة استكمال تنفيذ اتفاق الرياض بشقيه العسكري، الأمني والسياسي، وفقاً لما نصّت عليه بنوده، وبصورة عاجلة من دون تأخير، فضلاً عن عودة الحكومة ومجلس النواب وكافة المؤسسات إلى العاصمة المؤقتة عدن، وتوجيه كافة القوى العسكرية المناهضة للحوثيين باتجاه المعركة وتوحيد جهود القوى السياسية، وتجاوز الخلافات والتباينات فيما بينها من أجل استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي.

ودان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي نايف فلاح مبارك الحجرف إطلاق الحوثيين صاروخاً بالستياً باتجاه جازان، معتبراً أن «استمرار الاعتداءات الإرهابية التي تقوم بها مليشيات الحوثي يعكس تحدّيها السافر للمجتمع الدولي واستخفافها بجميع القوانين والأعراف الدولية، ورفضها لجميع المساعي الهادفة لإحلال السلام في اليمن». بدوره، دان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف بن أحمد العثيمين استهداف جازان بصاروخ بالستي. وحدد تأييد المنظمة لكافة الإجراءات التي تتخذها قوات التحالف، فيما دانت الخارجية البحرينية الاعتداء على قاعدة العند، مؤكدة «تضامن مملكة البحرين مع اليمن في الجهود الرامية لاستعادة الشرعية، وتحرير المحافظات اليمنية من قبضة الجماعة الحوثية».

وفي محافظة شبوة، ذكرت مصادر يمنية أن لقاءً جمع أمس محافظ شبوة محمد صالح بن عديو، مع قوات إماراتية وسعودية في منطقة بلحاف في المحافظة، وذلك بهدف نزع فتيل التوتر الذي نشب جراء استقدام القوات الإماراتية، المسيطرة على ميناء بلحاف، أكثر من 400 عنصر من قوات «النخبة الشبوانية» التابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، وهو ما جعل القوات الحكومية تطوق المنشأة وتطالب بمغادرتهم. وكان بن عديو قد دعا منذ أيام الإمارات للتوقف عن تحويل موارد اليمن إلى بؤر للتمرد، في إشارة إلى القوات الانفصالية الجديدة التي تم الدفع بها. ولا يُعرف ماذا إذا كانت القوات الإماراتية التي ترفض الانسحاب من الميناء الاستراتيجي، ستوافق بعد اللقاء مع المحافظ على إخراج القوات الانفصالية الأخيرة من شبوة أم أن الوضع سيتجه للانفجار عسكرياً.

وعلى الرغم من سيطرة القوات الموالية للحكومة الشرعية على كامل محافظة شبوة بعد دحر الانفصاليين في أغسطس/ آب 2019، إلا أن القوات الإماراتية لا تزال تتمركز في معسكر العلم وميناء بلحاف الخاص بمشروع الغاز الطبيعي المسال، الذي تديره شركة «توتال» الفرنسية، وهو ما أدى إلى توقف الصادرات منذ 2015. وترفض القوات الإماراتية الانسحاب من ميناء بلحاف والسماح للحكومة بإعادة تصدير الغاز المسال.

تشهد شبوة توتراً شديداً بين المحافظ والقوات الانفصالية

طلب تحالف الأحزاب الموالية للحكومة الشرعية دعم المقاومة في مأرب (فرانس برس)

إضاءة

فشل نيجيري في تأهيل مقاتلي «بوكو حرام» التائبين

على الرغم من تشكيلها «المعبر الآمن» عام 2016 لإعادة تأهيل المسلحين من «بوكو حرام» التائبين، إلا أن نيجيريا لم تنجح بعد في دمجهم

بعد شيوع خبر استسلام مئات العناصر من جماعة «بوكو حرام» أخيراً للجيش النيجيري، ازداد الاهتمام بعملية «المعبر الآمن» (سايف كوريدور)، التي أطلقتها الحكومة في عام 2016 كبرنامج لإعادة تأهيل المسلحين ودمجهم. لكن بعد خمس سنوات على العملية، لا يبدو أنها في مسار النجاح لأسباب عدة. وأطلقت العملية بموازاة تكثيف الجيش النيجيري هجماته على «بوكو حرام»، منشئاً لهذه الغاية مخيمات للنزوح في شمال شرقي نيجيريا، باتت تضمّ حالياً نحو مليوني شخص هربوا من الجماعة. إلا أنه لا يتم قبول الجميع في البرنامج، بل تُدرس ملفات المقاتلين بعناية لاختيار الذين يشكلون تهديداً «ضعيفاً»، قبل نقلهم إلى مركز في مدينة ملام سيدي في ولاية غومبه، شمال شرقي البلاد. وعلى مدى ستة أشهر يتابعون حصصاً لمحو الأمية وتدريباً مهنياً ودينياً، ويتلقون مساعدة نفسية اجتماعية. وخصصت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي ملايين الدولارات لتمويل هذا البرنامج المدعوم من المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع الجيش النيجيري.

في هذه المخيمات يتكرر المشهد نفسه مع رجال هزيليّ يجلسون على حصائر ويخيّطون قبعات تقليدية لمحاربة الملل، ونساء يحضرن الطعام في أقدار كبيرة فيما الأطفال يلهون بين الأكواخ المتفرقة. من بين هؤلاء أربعة رجال، عليو وأبو بكر ومحمد ومالام، الذين تم تغيير أسمائهم، ولم يتصوروا أن مستقبلهم سيكون على هذا النحو. وبعد سنوات من اعتقالهم في زنزانات قذرة، صُدموا مع انضمامهم إلى برنامج إعادة التأهيل، من وجودهم في المخيم من دون مال ولا عمل، بعيداً عن الانطلاقة الجديدة التي وعدتهم بها الحكومة.

الرجل الأول، أبو بكر، يبلغ من العمر 48 عاماً، وكان يزرع حقله ولا ينقصه شيء حين اجتاحت «بوكو حرام» بلدته في ولاية بورنو، مركز التمرد. وتحدث الرجل، الأب لثلاثة أطفال: «بدأت مداخيلي تتراجع لكنهم كانوا يصادرون المحاصيل، وحتى الطعام الذي أعده. كانوا يراقبوننا وكنا عالقين في فخ. لم يكن لدينا خيار آخر فهم كانوا مسلحين». وأوضح أنه سمع عبر الإذاعة أن الحكومة تدعو المدنيين إلى ترك المناطق التي تحتلها «بوكو حرام». وقال «هربنا تحت جنح الظلام، وكنا نحو مائة شخص». مالام (52 عاماً)، كان يزرع الذرة البيضاء واللوبياء في بلدة أخرى من ولاية بورنو. وعند وصول الجهاديين إليها أمروا الرجال بإرخاء اللحى والنساء بملازمة المنازل، ويروي أنه عوقب بثمانين جلدة لأنه اشترى سجائر. وقال، وهو أب لخمسة أطفال: «كنا ندرك أنهم سيقتلوننا يوماً، لأننا لا نقبل بهم». لكن أبو بكر ومالام أوقفا بعد سيطرة الجيش على المنطقة واقتيدا بعد الاشتباه بدعمهما للجهاديين إلى ثكنة جيوا، حيث ظروف التوقيف صعبة جداً في مايدوغوري، عاصمة بورنو.

وحول قضيتهما، اعتبر المتحدث باسم الجيش أونيما نواشوكوو أن مالام وأبو بكر «كانا ضالعان بالتأكيد طوعاً أو بشكل غير طوعي». وقال إن مبدأ الجيش يقوم على أن أي نشاط يؤدي إلى توفير المؤن والوقود أو الأدوية لـ«بوكو حرام» حتى تحت الإكراه، يكفي لتصبح الشخص مشبوهاً.

أما المقاتلان السابقان عليو ومحمد، اللذان أودعا في ثكنة جيوا أيضاً بعد استسلامهما، فيحتفظان بذكرى مريرة.

يُطلق الجهاديون على مراكزهم في نيجيريا أسماء أفغانية وعراقية

وقال محمد: «قالوا لنا إننا سنمضي شهرين إلى ثلاثة أشهر في جيوا، لكننا بقينا 18 شهراً». وكان محمد (25 عاماً)، طفلاً يتسول في الشارع عندما التقى شخصاً حدثه عن محمد يوسف، مؤسس «بوكو حرام». وقد أصبح هذا الرجل مرشده وأرسله إلى مدرسة قرآنية في «الفلوجة»، إذ يطلق الجهاديون على مواقع في نيجيريا أسماء عراقية أو أفغانية، قبل أن يخوض «الجهاد». ووى محمد، وهو أمّي: «كنت أتشوق لخوض القتال، مدركاً أننا في حرب ضد الحكومة. وكانوا يقولون لنا إن هذا هو السبيل الصحيح».

في المقابل، كان عليو في الثامنة عشرة عندما بدأ جار له يحدثه عن «الحكومة الفاسدة» ويعطيه المال ويحدثه عن رؤيته للإسلام، وبدأ يسلك عندها «طريق الظفر». وفي أحد الأيام غادر قريته وترك أهله وصولاً إلى غابة ساميسا، معقل «بوكو حرام» الرئيسي. وبعدما تابع دروساً قرآنية وتدرب على استخدام السلاح، أصبح عليو، البالغ من العمر 28 عاماً، مهرّب أسلحة ومن ثم مقاتلاً بشارب. «في هجمات كبيرة». وحول تجربته القتالية، قال: «فعلنا ذلك بدافع ديني. كان ذلك واجبنا».

وأفاد الرجلان بأنهما كانا عنصرين في «بوكو حرام» لستة أشهر، لكن حماسة البدايات تراجعت تدريجياً بسبب سلوك رفاق السلاح، من «قتل وسرقة، وهو أمر مخالف لتعاليم الدين، وتعاطي المخدرات». (فرانس برس)

شرق غرب

جوبا تتحسّب لاحتجاجات ضد الحكومة

شهد جنوب السودان، أمس الإثنين، انقطاعاً في خدمة الإنترنت، مع انتشار أمني في شوارع العاصمة جوبا، تحسباً لدعوة كان أطلقها نشطاء، أول من أمس، إلى احتجاجات ضد حكومة الرئيس سيلفاكير ميارديت، تزامناً مع كلمة للأخير، أمس، أمام البرلمان. وفيما لم تخرج أي تظاهرة، أمس، في جوبا، أكدت الشرطة أن النشطاء لم يطلبوا تصريحاً بتنظيم تظاهرة، لافتة إلى أن نشر القوات الأمنية جاء «لحفظ النظام في حال وقوع أي مشكلة».

(رويترز)

ماليزيا: كورونا يغيّب رئيس الحكومة عن قسم اليمين

غاب رئيس الوزراء الماليزي الجديد، إسماعيل صبري يعقوب (الصورة)، أمس الإثنين، عن مراسم أداء اليمين الدستورية لحكومته، بعدما تواصل مع شخص مصاب بكورونا، وفق مكتبه. وقال المكتب إن يعقوب، الذي تولى منصبه في 21 أغسطس/آب الحالي، بدأ عزلة ذاتية، وسيخضع احتفالات اليوم الوطني الرسمية، اليوم الثلاثاء، فيما أدى 31 وزيراً و38 نائب وزير في حكومته، اليمين في القصر الملكي، أمس.

(أسوشييتد برس)

العراق: قتيل وجرحى بانفجار في كركوك

قتل مدني عراقي، وأصيب 10 أشخاص، بينهم 3 عناصر شرطة، أمس الإثنين، بانفجار عبوة ناسفة في محافظة كركوك، شمالي البلاد. وقال مصدر في شرطة كركوك، إن مجهولين فجّروا عبوة ناسفة على الطريق الرئيسية لقرية سماكة التابعة لقضاء داقوق، جنوبي كركوك، مضيفاً أن العبوة استهدفت دورية للشرطة ومركبة تقلّ عمّال بلدية.

(الأناضول)

واشنطن: موالون لإيران لا يريدون حل قضية سنجار

قال القنصل الأميركي في إقليم كردستان العراق، روبرت بالادينو (الصورة)، أمس الإثنين، إن واشنطن تأسف لوجود مليشيات موالية لإيران في قضاء سنجار بمحافظة نينوى، شمالي العراق، مؤكداً أن هذه المليشيات «لا تريد معالجة مشكلة القضاء». وأضاف بالادينو، خلال مؤتمر صحافي عقده في أربيل، أن حزب العمال الكردستاني ينسّق مع «الحشد الشعبي»، لافتاً إلى أن الإدارة الأميركية تعتقد أن اتفاقية سنجار (التي وقّعها رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي وحكومة أربيل في أكتوبر/تشرين الأول الماضي)، «مناسبة لحلّ مشكلة القضاء»، مؤكداً أن «تفاهما بين الحكومتين في بغداد وأربيل والسكان المحليين سيحل المشكلة».

(الأناضول)

بولندا: عصيان مدني على أبواب المحكمة الدستورية

اقتحمت مجموعة مطالبة بالديمقراطية في بولندا، أمس الإثنين، حرم المحكمة الدستورية في وارسو، عشية صدور قرار للمحكمة من شأنه أن يحدد شكل علاقة البلاد بالاتحاد الأوروبي في المستقبل، وما إن كان لدستور بولندا السيادة فوق قانون الاتحاد. وحاول النشطاء إغلاق أبواب المحكمة بالمسامير، داعين إلى تنفيذ عصيان مدني، لكن الشرطة صدّتهم.

(أسوشييتد برس)

كيم يصعّد وبايدن متردّد

إحياء مفاعل يونغبيون النووي

من المرجّح أن يدفع إحياء كوريا الشمالية مفاعل يونغبيون النووي إدارة جو بايدن للنظر إلى الشرق الآسيوي، رغم تراكم الملفات الساخنة حالياً

أعادت كوريا الشمالية تشغيل مفاعلها النووي الرئيسي المستخدم في إنتاج وقود الأسلحة في يونغبيون، شمالي العاصمة بيونغ يانغ، وفقاً لما أوردته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يهدد أي بادرة إيجابية في المسار الدبلوماسي مع المجتمع الدولي، الولايات المتحدة تحديداً، ويشرع الأبواب أمام علاقة مغايرة نسبياً مع إدارة جو بايدن، بعد فترة قصيرة من التقارب في النصف الثاني من ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب، رغم أن إدارة بايدن أبدت استعدادها للدخول في محادثات مع بيونغ يانغ بشأن برنامجها للأسلحة النووية، لكن كوريا الشمالية رفضت. ولم ترد بعثة كوريا الشمالية لدى الأمم المتحدة على طلب للتعليق لصحيفة «وول ستريت جورنال» حول التقرير.

وذكرت الوكالة في تقريرها السنوي الصادر يوم الجمعة الماضي، أنه «منذ مطلع شهر يوليو/ تموز الماضي، ظهرت مؤشرات، منها تصريف مياه التبريد، تتوافق مع تشغيل المفاعل»، الذي يتحلّى بقدرة إنتاجية تبلغ خمسة ميغاواط. وأضاف التقرير أن «هناك مؤشرات على تشغيل مختبر الكيمياء الإشعاعية في يونغبيون من منتصف شهر فبراير (شباط) إلى مطلع شهر يوليو (تموز) الماضيين». واعتبر أن فترة التشغيل هذه تتماشى مع حملات إعادة المعالجة السابقة، التي أعلنت عنها كوريا الشمالية للوقود المشعّ الذي يتم تصريفه من المفاعل. وأشارت الوكالة إلى أن «الأنشطة النووية لكوريا الشمالية تشكّل مصدر قلق بالغ». مع العلم أن الوكالة لم تتمكن من الوصول إلى يونغبيون أو أي مواقع أخرى في كوريا الشمالية منذ أن طردت الدولة مفتشي الوكالة في عام 2009. وقالت إنها تستخدم صور الأقمار الاصطناعية ومعلومات مفتوحة المصدر لرصد التطورات في برنامج كوريا الشمالية النووي.

وينتج المفاعل البلوتونيوم، وهو أحد المكونين الرئيسيين اللذين يستخدمان في صنع أسلحة نووية إلى جانب اليورانيوم عالي التخصيب. ويتم استخراج البلوتونيوم عن طريق إعادة معالجة قضبان الوقود المستهلك التي تجري إزالتها من المفاعلات. وينتج المفاعل أيضاً اليورانيوم عالي التخصيب، وهو الوقود النووي الرئيسي الآخر.

كان المجمع، الذي تسميه كوريا الشمالية «قلب» برنامجها النووي وأبحاثها، في بؤرة الاهتمامات الدولية لعقود من الزمن. وليس من الواضح بالضبط مقدار البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة أو اليورانيوم عالي التخصيب، الذي تم إنتاجه في يونغبيون وأين تخزنه كوريا الشمالية. ويقع المجمع على بعد حوالي مائة كيلومتر شمالي بيونغ يانغ، ويضم عشرات الأبنية المرتبطة ببرنامج كوريا الشمالية النووي، وافتُتح في عام 1986 وبني فيه المفاعل الكوري الشمالي الأول، وهو مصدر البلوتونيوم الوحيد المعروف في كوريا الشمالية.

وتحمل هذه التطورات أنباء سيئة للولايات المتحدة، خصوصاً في هذه الفترة، بعد الانسحاب المعقّد من أفغانستان وإفرازاته السلبية، سواء على صعيد تسلّم حركة «طالبان» السلطة وغموض الأفق السياسي في كابول أو في سياق عمليات الإجلاء الميدانية من مطار حامد كرزاي والتوترات الأمنية المُصاحبة لها. كما أن لواشنطن ملفاً عالقاً مع طهران في الملف النووي الإيراني، مع تجميد مفاوضات فيينا في هذا الصدد.

وفي أول تعليق أميركي رسمي على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قال مسؤول كبير في إدارة بايدن إن الولايات المتحدة توافق على أن «الكشف مقلق، وأن التقرير يؤكد الحاجة الملحة للحوار والدبلوماسية حتى نتمكن من تحقيق نزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة الكورية».

في المقابل، اعتبر مدير مركز «كراون لدراسات الشرق الأوسط» في جامعة براندايز في ولاية ماساتشوستس، الخبير السابق في مجلس الأمن القومي المعني بأسلحة الدمار الشامل غاري سامور، أن هذه الخطوة «تشير إلى أن كوريا الشمالية استأنفت إنتاج البلوتونيوم لبرنامج أسلحتها النووية».

وما يثير القلق هو إعلان البيت الأبيض انتهاجه استراتيجية «متوازنة» في محاولة للخروج بمسار وسطي بين توجهات ترامب وتوجهات الرئيس الأسبق باراك أوباما. لكن مسؤولين سابقين تحدثوا لصحيفة «وول ستريت جورنال» عن تراجع الملف الكوري الشمالي على أجندة بايدن، مع تركيزه على إيران وأفغانستان ومواصلة مناقشات الحدّ من التسلّح مع روسيا.

رفض ترامب عرضاً من كيم لإغلاق مفاعل يونغبيون (فرانس برس)

> الأولوية حالياً بالنسبة إلى بايدن هي ملفات أفغانستان وإيران وروسيا

ولخّص المسؤول السابق في وزارة الخارجية، والذي يعمل الآن في مركز «ستيمسون للدراسات» في واشنطن، الأمر بقوله إنه «لا يمكن تجاهل أنشطة كوريا الشمالية في يونغبيون، وتحتاج إلى تصدّر أولويات إدارة بايدن».

ورأى المسؤول الكبير السابق في وزارة الخارجية روبرت أينهورن، الذي تفاوض مع كوريا الشمالية، أن «العمليات المستأنفة في المفاعل ومنشأة إعادة المعالجة قد تكون مؤشراً على غياب أي احتمال ضئيل للتوصل إلى اتفاق نووي». وأضاف: «يبدو أن الخمول الأخير للمنشآت الرئيسية في يونغبيون مرتبط بعرض كيم جونغ أون في قمة هانوي (فيتنام في 27 و28 فبراير 2019) لإغلاق المجمع»، إذا حصل على تخفيف واسع للعقوبات خلال قمة مع ترامب، لكن الأميركيين رفضوا العرض لأنه «لن يكون سوى استسلام جزئي لقدرات كوريا الشمالية النووية».

وسبق للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي أن أعلن، في يونيو/ حزيران الماضي، أن «الوكالة ترى مؤشرات على أعمال إعادة معالجة محتملة لفصل البلوتونيوم عن الوقود النووي المستهلك». وتبدو قضية تنشيط المفاعل ضمن مسار باشره كيم في يناير/ كانون الثاني، خلال مؤتمر حزب «العمال» الحاكم، واضعاً خطة لتحديث تقنية بلاده النووية، بما في ذلك تطوير أسلحة نووية مصغرة وغواصات تعمل بالطاقة النووية. كما يواجه مشاكل متزايدة في الداخل، معترفًا بنقص الغذاء خلال الصيف، عدا عن أن تفشي فيروس كورونا، دفع بيونغ يانغ إلى إغلاق حدودها في العام الماضي. في ظلّ هذه التطورات، تحاول واشنطن المحافظة على الهدوء في العلاقة مع بيونغ يانغ، مع تأكيد مبعوث إدارة بايدن لكوريا الشمالية سونغ كيم (من أصول كورية جنوبية)، في 23 أغسطس/ آب الحالي، خلال رحلة إلى كوريا الجنوبية، أنه مستعد للقاء نظرائه الكوريين الشماليين في أي وقت، مشدّداً على أنه «لا نية عدائية» لواشنطن تجاه بيونغ يانغ.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، فرانس برس)